المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الالتقاء والافتراق في العلاقات السعودية – الامريكية دراسة في تطور العلاقات بين الطرفين وما آلت اليه بعد احداث ايلول/سبتمبر 2001
اسم الكاتب: م.م. علي محمد حسين العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1997
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الالتقاء والافتراق في العلاقات السعودية-الامريكية
دراسة في تطور العلاقات بين الطرفين وما آلت اليه بعد احداث ايلول/سبتمبر ٢٠٠١

المدرس المساعد

علي محمد

حسين العامري(*)

المقدمة

منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، درج المعنيون بالشؤون الدولية على وصف العلاقات السعودية–الأمريكية بأنها علاقات تحالفيه خاصة، على الرغم مما اعترى مسارها من حالات افتراق وفتور تختص ببعض محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي وقضايا الأمن والتسلح في المنطقة.

إذ استندت العلاقات السعودية–الأمريكية على نوعية وطبيعة السلوك السياسي الخارجي لكلا الطرفين والقائم على تطابق الأهداف والمصالح المشتركة، سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي.. وحتى أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان إدارة الرئيس (ووكر بوش) الحرب على الإرهاب بكل ما تنطوي عليه تلك الحرب من تحول في نظرية الأمن القومي الأمريكي والإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . حيث تركز هذه الإدارة على ما ينبغي أن يكون عليه الدور الإقليمي للعربية السعودية في التعاطي مع قضايا المنطقة بما ينطبق تماما مع السياسة الأمريكية وتوجهاتها في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية أو ما يسمى بـ(مشروع الشرق الأوسط الكبير) وبكل ما يفرضه من استحقاقات ومحددات على سلوك المملكة وكيفية تعاملها مع القوى الساعية لإفشال المشروع الأمريكي.. تلك القوى التي أضحت تشكل عقبة أمام سعي الإدارة الأمريكية في تحقيق برامجها وسياساتها–في المنطقة. وتحديدا موقف المملكة من الإرهاب والتطرف والأطراف الداعية للإرهاب في الداخل والخارج، فضلا عن الطموحات النووية الإيرانية – وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

إن الأهمية التي يحظى بها موضوع العلاقات السعودية – الأمريكية لا يعالج مسار تلك العلاقة–على الرغم من أهمية ذلك–بل إن الأهمية الأكبر باعتقادنا، تنبع من سعي العربية السعودية المستمر إلى التوفيق بين انتمائها ودورها الإقليمي

(*)مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

وإستقرارية وشرعية نظامها السياسي–وبين علاقاتها التحالفية الخاصة مع الولايات المتحدة ومن ثم التطلع إلى إحداث تغيير في السياسة الأمريكية حيال قضايا المنطقة بما يؤمن تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال السعي إلى إحلال قدر من الاستقرار والتوازن الإقليمي فيها.

فكيف يمكن للسعودية تحقيق ما تصبو إليه ضمن هذا السياق؟ تلك هي الفرضية التي ينطلق منها بحثنا لهذا الموضوع.. وذلك من خلال مبحثين: يختص الأول بالمصالح المشتركة وتطور العلاقات السعودية–الأمريكية–في حين ينصرف الثاني إلى القيود التي تعترض نمو العلاقات بين الطرفين.. ولاسيما قضايا الأمن الإقليمي الإرهاب والتطرف الديني وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

المبحث الأول

المصالح المشتركة .. وتطور العلاقات السعودية – الأمريكية

يفرض قيام العلاقات الثنائية بين دولة وأخرى وجود مصالح مشتركة. وإن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية لأية دولة، هو الهدف الأسمى في سياستها الخارجية، أي أن الدولة تتصرف في سلوكها السياسي الخارجي على وفق مصالحها القومية..

كما أن طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها وعلى النحو الذي يدركه طرفا العلاقة، أما أن تقضي إلى تدعيم العلاقات الثنائية بين الدولتين باتجاه التعاون أو قد تقود إلى التقاطع بسبب التعارض في رؤية كل من طرفي العلاقة بغية ضمان مصالحه القومية.. وبالتالي تدفع طرفي العلاقة باتجاه مغاير قد يصل حد القطيعة بينهما، أو إعادة النظر في بعض جوانب تلك العلاقة.

تأسيسا على ذلك فأن أي تحليل للعلاقة السعودية–الأمريكية، إنما يتطلب فهم حقيقة تلك العلاقة وجذورها وبالتالي فهم طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها–وسلوك كل من طرفيها تجاه الآخر لتحقيق تلك المصالح والأهداف..

وبهدف تأشير جوانب تلك العلاقة وإبراز معطياتها وأبعادها–ينبغي تناول تلك المصالح والأهداف وتطور العلاقات السعودية–الأمريكية التي بدأت منذ أكثر من

نصف قرن مستعرضين أهم التطورات التي رافقت مسيرة العلاقات الثنائية بين الطرفين:

وتتلخص المصالح المشتركة التي قامت عليها العلاقات السعودية–الأمريكية في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية لعل أهمها[١].

١. العداء المشترك للاتحاد السوفيتي السابق ومحاصرة النفوذ الشيوعي .
٢. محاربة الاتجاهات الراديكالية .
٣. تأمين الاستقرار في المنطقة .
٤. تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين .

ومهما اختلفت أشكال التعبير عن طبيعة العلاقات السعودية – الأمريكية ، فأن الطابع المركزي للتحالف الذي يربط العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية يفترض وجود التقاء في المصالح[٢] ومصالح السعودية في علاقاتها مع واشنطن تتمثل في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية – والتي تشمل التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا لضمان نجاح برامج وخطط التنمية، والمحافظة على استقرار النظام السعودي وأمن المملكة ضد التهديدات الخارجية وكذلك المحافظة على استقرار المنطقة[٣].

أما مصالح الحليف الأمريكي فقد اقتصرت على البعد الاقتصادي في العلاقة هذا ما يؤكده العديد من المعنيين بشؤون العلاقات السعودية–الأمريكية، فضلا عن تقرير (جاكسون) الشهير الذي يحصر مجال العلاقة بالمسألة النفطية. ومن هنا ينبع الاحتلال في فهم العلاقة بين الطابع الاقتصادي للنظرة الأمريكية ، وبين الطابع الشمولي للفهم السعودي[٤].

فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري الأولية في علاقاتها مع الولايات المتحدة.. وتنظر إلى كونها علاقات تحالفيه خاصة تقوم على المصالح

---

[١] د. عبد الله سعود القياع (السياسة الخارجية السعودية) – الرياض - ط/١ - ١٩٨٦ - ص ص٢٩ - ٥٠ .
[٢] أنظر– د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥... دراسة في العلاقات الدولية) بيروت- ط/١-١٩٨٠- ص٢٢٣ .
[3] William B. Guandt , Saudi Arabia in the 1980 , S ,Forrgin Policy , Security and Oil , The Brooking institution , Washington – 1981 P.4
[٤] د. غسان سلامة ، المصدر السابق ص٢٢٣

الأمنية المشتركة والعداء للراديكالية وقوى التغيير الثوري في المنطقة، فأن الولايات المتحدة تولي مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، الاهتمام الأول.

إلا أن مركزية الرابط الاقتصادي بالنسبة لواشنطن، لا يستبعد أن يدفع بالولايات المتحدة إلى رؤية المملكة كشريك سياسي، ولكن بدون حساب النفط ليس هناك ما يدفع الأولى إلى إقامة صلات ذات ميزة خاصة مع بلد كالسعودية يعاني من الطابع الصحراوي الغالب ومن ضآلة عدد السكان[١].

وإن تلك الوظيفة تقوم كذلك على الاقتصاد، مادامت السعودية عملاق نفطي ومالي وهي الوحيد القادر على الاضطلاع بتلك المهمة.

لذلك يغدو بالإمكان القول، انه على الرغم من عدم إمكانية فصل العوامل الاقتصادية عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية في دائرة اهتمامات الولايات المتحدة بالسعودية، فأن الحقائق الأساسية تشير إلى أن العوامل الاقتصادية كانت وما برحت الحافز الأكثر أهمية في العلاقات الأمريكية السعودية منذ الشروع بالتنقيب عن النفط[٢].

لذلك يبدو واضحا أن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين تقوم على عنصر الاعتمادية المتبادلة (Enter dependent). فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بتعاون المملكة في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فأن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا والأسلحة والحماية الأمريكية..

وقد انعكست هذه المصالح المشتركة على طبيعة العلاقات بين البلدين، بشكل عام في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية[٣].

وقد بدأت العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة وتعززت منذ أربعينات القرن الماضي واتخذت عدة أبعاد في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، رافقتها مراحل تطابق واختلاف بين مصالح الطرفين.. وها كم أهم المحطات في سياق تطور تلك العلاقات.

الخلفية التاريخية.. ومسار العلاقات الثنائية:

---

[١] **نفس المصدر ص٢٣٦.**

[٢] **إبراهيم محمد العواجي (العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية – السعودية مجلة شؤون أمريكية – عربية ع / ٧ شتاء ١٩٨٣ – ١٩٨٤ ص١.**

[٣] **أنظر**

Helen Lakner , A House on Sand : A Political economy of Saudi , London – 1978 PP. 131 – 134

منذ إعلان الملك عبد العزيز آل سعود عن قيام مملكته (مملكة الحجاز وسلطنة نجد) عام ١٩٢٦، بدأ يتطلع إلى اعتراف الولايات المتحدة بها، وبالتالي الدخول في علاقات سياسية منظمة معها في الوقت الذي لم يكن يطمئن فيه للسياسة البريطانية حيال المنطقة.. ولذلك فاتحت السلطات السعودية وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٢٨ بشأن إقامة علاقات دبلوماسية معها، غير أن الحكومة الأمريكية رفضت الطلب السعودي لعدم تأكدها من حجم ومستقبل المصالح التجارية في المملكة.. وبعد اتصالات أجرتها واشنطن عن طريق سفيرها في لندن مع ممثلي الملك عبد العزيز عام ١٩٣١ إذ أسفرت تلك الاتصالات والمباحثات التي جرت عن الاعتراف بالمملكة[١].

وسجلت زيارة المندوب الأمريكي (تشارلز كراين) للملك عبد العزيز في نصف العام أول حلقة في سلسلة الاتصال بين الجانبين الأمريكي والسعودي[٢].

وبعد حصول شركة (Standard Oil of Kalifornia) على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام ١٩٣٣ بدأ حجم المصالح الأمريكية بالتزايد، ولكن لم يتم الاتفاق على بدء إقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين بالرغم من محاولات الشركة المذكورة بإقناع وزارة الخارجية الأمريكية بإقامة علاقات دبلوماسية لتأمين مصالح الشركة، غير أن الحكومة الأمريكية استجابت لذلك بدافع من مسؤوليتها السياسية في حماية مصالح الشركات الأمريكية ومواطنيها في الخارج[٣] ولذلك لم تقرر الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة إلا في أيار عام ١٩٤٠ وذلك بسبب إلحاح شركة ستاندرد، ومخاوفها من مشروعات ألمانية وبريطانية تنافسها في الأراضي السعودية، ووصول تقارير إلى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد تشير إلى وجود نشاط ألماني وياباني في السعودية[٤] فضلا عن اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨[٥] وهكذا بدأت العلاقات السياسية تتطور بين الطرفين.. والتي وصفت فيما بعد بأنها علاقات تحالفيه خاصة..

---

[١] د. نجاة عبد القادر جاسم (التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للمملكة السعودية ١٩٣٦ – ١٩٤٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية / الكويت ع ٣٩ يوليو ١٩٨٤ ص١٠٠

[٢] نفس المصدر ع ٧ تموز ١٩٧٦ ص٧٤

[٣] د. نجاة عبد القادر – المصدر السابق ص ص ١٠٠ – ١٠١.

[٤] نفس المصدر ص١٠١.

[٥] د. عبد الله سعود القياع (السياسة الخارجية السعودية) م.س ص٤٩.

فما الذي دعا الملك عبد العزيز إلى إقامة علاقة خاصة مع واشنطن؟ ولماذا رجح عرض الشركات الأمريكية على سواها في امتياز النفط دون سواها من الشركات ولاسيما الشركات البريطانية؟ إن ذلك يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها:

١- **البعد الجغرافي–التاريخي:**

ابتعاد الولايات المتحدة جغرافيا عن منطقة الشرق الأوسط ، وعدم تورطها في أي تجربة استعمارية في البلدان العربية كما هو الحال بالنسبة للدول الأوربية–وتبنيها من الناحية الأخرى مبدأ (حق تقرير المصير) وخاصة في عهد الرئيس ويلسون[١].

٢- **الكراهية الذاتية للانكليز :**

إن تفضيل الملك عبد العزيز في منح امتياز البترول للأمريكيين دون غيرهم يعود إلى اطمئنانه إليهم ، وأنه كان يرى أن الشركات الأمريكية أكثر استقلالية عن حكومتها مما يجعلها مبرأة من أي أهداف سياسية مقارنة مع رؤيته للشركات البريطانية كشركات حكومية مما قد يترتب عليه قيام شكل من أشكال التدخل البريطاني في شؤون شبه الجزيرة العربية لاستبعاد تطلعات بريطانية الاستعمارية في المنطقة، فضلا عن مواقفها المنحازة من خصومه الهاشميين في العراق والأردن[٢].

٣- **الحاجة للمال :**

إذ أن الأزمة المالية الحادة التي واجهت الملك عبد العزيز بسبب قلة توافد الحجاج على المملكة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بالتفاعل مع سعيه إلى تكوين جيش وتطوير أجهزة الدولة أدت إلى حاجته الماسة إلى المال، الأمر الذي دعاه إلى تفضيل عرض الشركات الأمريكية بمنح امتياز البترول على الشركات البريطانية إضافة إلى أنه اشتمل على تقديم قروض مالية لحل مشاكله الاقتصادية..

---

[١] **نفس المصدر ص٤٩.**

[٢] **د. بدر الدين عباس الخصوصي (اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين) مجلة دراسات الخليج والجزيرة – الكويت ع / ٣١ – ١٩٨٢ ص١٩١.**

٤- **الرؤية المستقبلية للدور الأمريكي:** يعتقد البعض أن الملك عبد العزيز كان يدرك الدور المقبل الذي سوف تضطلع به الولايات المتحدة في المنطقة والعالم[١] الأمر الذي دعاه إلى تفضيل الشركات الأمريكية على غيرها ولاسيما البريطانية.

تأسيسا على ما سبق، يغدو بالإمكان القول أن دخول الشركات النفطية الأمريكية، هو الذي قاد بشكل تدريجي إلى توسيع العلاقات السياسية وتعميقها بين البلدين.

فبعد عامين من عقد امتياز التنقيب على البترول، أقامته الولايات المتحدة– تمثيلا قنصليا مع المملكة ثم دفعت درجة هذا التمثيل عام ١٩٤٢ إلى مفوضيه، وفي عام ١٩٤٩ أصبح التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة[٢].

كما أن الشركات النفطية نجحت في إقناع إدارة الرئيس (فرانكلن روزفلت) الذي تعهد في شباط/فبراير ١٩٤٣ بأول التزام حيال المملكة حين صرح (بأن الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة)[٣]. وبعد ذلك وصلت بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الجيش السعودي والبدء ببناء مطار الظهران قرب حقول النفط الذي تحول فيما بعد إلى أضخم قاعدة جوية أمريكية في المنطقة[٤].

ثم جاء لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس روزفلت الذي جرى على ظهر سفينة حربية أمريكية في البحيرات المرة بقناة السويس في شباط/فبراير ١٩٤٥ ليؤشر تزايد الاهتمام الأمريكي بالمملكة، وكان الاهتمام بالنفط ومحاولة الحصول على مساندة الملك عبد العزيز لحل مشكلة فلسطين من الأسباب الرئيسية وراء هذا اللقاء. إذ عبر الملك عن دعمه مؤكدا (أن الخلاف السعودي الأمريكي حول القضية الفلسطينية لم يؤثر على مصالح أمريكا النفطية وأن التعاون معها أفضل من أي تعاون آخر)[٥].

وبعد هذا اللقاء الذي يعد أول قمة غير رسمية بين الطرفين، أعلنت السعودية في آذار/مارس ١٩٤٥ الحرب على المحور، إذ عززت هذه السابقة مكانة المملكة لدى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

[١] **نفس المصدر ص ص١٨٩ – ١٩٠.**

[٢] **د. عبد الله سعود القياع – م.س ص٣٧٠**

[٣] **غير أن تصريح (روزفلت) لم يكن يحمل أي مضمون عسكري ، وإنما كان يسعى إلى وضع السعودية في ما يتلاءم مع القوانين الأمريكية ، الأمر الذي يتيح لها الحصول على المساعدات الأمريكية دون حاجة لأن تتم العملية عبر لندن ، وكذلك لحماية مصالح الشركات النفطية الأمريكية من المنافسة البريطانية - .. بهذا الصدد: أنظر د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية) م.س ص٢٤٢**

[٤] **فرد هاليداي (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية – شركة كاظمه للنشر / الكويت ط/٢ أبريل ١٩٧٧ ص٢٢.**

[٥] **د. غسان سلامة – السياسة الخارجية السعودية م.س ص ص٢٤٢ – ٢٤٣.**

ومنذ عام ١٩٤٦ وحتى وفاة الملك عبد العزيز في تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٣ شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية تطورات عززت العلاقات الثنائية بينهما ولاسيما في مجال الدفاع والحرص على استقلال المملكة من خلال تبادل المذكرات بينهما.. ففي رسالة موجهة للملك عبد العزيز في تشرين أول عام ١٩٥٠ عبر الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) فيها عن (حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال المملكة)، وفي عام ١٩٥١ تم تجديد الاتفاقية الخاصة بقاعدة الظهران، وفي حزيران/يونيو عام ١٩٥٣ تبادل الطرفان مذكرات بشأن التعاون المشترك على صعيد الدفاع.. إذ يعد ذلك أول التزام رسمي من قبل الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة[١].

ما تقدم يؤشر ملامح وجذور تحالف استراتيجي بين العربية السعودية والولايات المتحدة.. ويبدو أنها رتبت استحقاقات على المملكة لم تكن أسرة آل سعود قادرة تماما على تلبيتها حيال الحليف الأمريكي.. وذلك بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت مسار العلاقات الثنائية بين الطرفين لفترة امتدت لأكثر من نصف قرن، ابتداء من أواخر عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى مطلع الألفية الثالثة.. والتي وضعت صانعي القرار في العربية السعودية أمام خيارات ومواقف صعبة حيال السياسة الأمريكية في المنطقة وأدخلها في أكثر من اختبار وتجربة لتصادم مصالح الطرفين واختلاف وجهات النظر حول العديد من القضايا والتي كانت تتبع–أساسا–من الأوضاع الإقليمية ولاسيما في عهدي الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤–١٩٧٥) وأخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢–٢٠٠٦) ولازالت قائمة في عهد الأخ الثالث غير الشقيق عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٦..).

وفي الآتي أهم التطورات التي رافقت مسار العلاقات الثنائية :

١. في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٣–١٩٥٧) نشبت أزمة مؤقتة في عهد الملك سعود بن عبد العزيز الذي اعتلى العرش بعد وفاة أبيه، بسبب تطلعه إلى انتهاج سياسة مؤيدة لـ(جمال عبد الناصر) بعد توالي صعود المد القومي في تلك الفترة، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر[٢] وسرعان ما استعادت العلاقات الثنائية حرارتها بعد زيارة الملك سعود لواشنطن في شباط / فبراير ١٩٥٧، وفي أعقاب صدور مبدأ (أيزنهاور) لملئ الفراغ في الشرق الأوسط استقبل من قبل الرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) شخصيا وهو استقبال لم

---

[١] **نفس المصدر ص٢٤٣.**

[٢] **أنظر – فرد هوليداي (المصدر السابق ص٢٤ وكذلك د. غسان سلامة م.س ص٢٤٣.**

يحظى به رئيس أجنبي للولايات المتحدة حتى ذلك الحين.. ولكن يبدو أن الغرض من ذلك هو ضمان تجديد اتفاقية قاعدة الظهران ومحاولة إقناع السعودية بالمشاركة في المشروع الأمريكي.. وقد ساهم وقوف الولايات المتحدة إلى جانب مصر خلال أزمة السويس في إنهاء هذه الأزمة الطارئة[١].

٢. في مطلع ستينات القرن الماضي شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية بعض التوتر بسبب ما بدا من محاولات أمريكية للتقرب من (عبد الناصر) ثم بسبب الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون أول ١٩٦٢ على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية إلى إدارة الرئيس (كندي). غير أن هذه الخلافات لم تحول دون تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بينهما، ناهيك عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على استقرار النظام السعودي والدفاع عنه طوال فترة حرب اليمن[٢].

٣. بعد تولي الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٤، تعززت العلاقات السعودية–الأمريكية إذ أصبحت المملكة في عهده أكثر اقترابا إلى الولايات المتحدة، والعكس كذلك صحيح. ومما ساعد على ذلك مثلا، عدم حاجة المملكة للدعم المالي، ناهيك عن تأثيرها السياسي في المنطقة، وأن إجراءات فيصل الإدارية في الداخل عززت العلاقة الثنائية، مما ضمن حصول الأخيرة على إمدادات النفط ردحا طويلا من الزمن[٣].

٤. في مجال تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين، قام الملك فيصل بأول زيارة له (كملك) إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٦، قابل فيها الرئيس الأمريكي (لندن جونسون) وكانت أولى مهام هذه الزيارة، حث الأخير على اتخاذ ما من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة والمساهمة في حل القضية الفلسطينية.. بعدها طرحت الولايات المتحدة (مشروع روجرز) للسلام في الشرق الأوسط في

---

[١] أن غاية واشنطن من الوقوف إلى جانب عبد الناصر خلال أزمة السويس ، كانت محاولة لكسب من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة .. أنظر نفس المصدر ص٢٤ – ٢٥.

[٢] يبدو أن الأزمة التي رافقت العلاقات السعودية – الأمريكية في الفترة الواقعة – بين (١٩٥٣ – ١٩٥٧) كانت بسبب تأرجح الملك سعود ، بين الانحياز إلى عبد الناصر وخطه القومي وبين الانحياز إلى الولايات المتحدة ، مما أدى إلى إيقاف معاهدة التعاون المعقودة مع الأخيرة في حزيران / يونيه ١٩٥٤ قابلها وقف المساعدات الأمريكية خلال عام ١٩٥٥ .. للمزيد أنظر :
Helen Lackner , A Hous built on sand , op. cit PP. 114 – 122.

[٣] فرد هاليداي (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ..) م.س ص٢٧.

أعقاب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ طالبة تأييد الملك فيصل لبنود هذا المشروع–وكان رده بالقول ((إننا لا نقبل بأي مشروع لا يقبل به الفلسطينيون))[١].

٥. في عام ١٩٧١ قام الملك فيصل بزيارة واشنطن قابل أثناءها الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون).. وفي أعقاب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ تكررت زيارات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم وزير الخارجية (هنري كيسنجر) الذي كان اهتمامه ينصب بالدرجة الأولى على رفع الحضر النفطي الذي فرضته السعودية مع الدول العربية المنتجة للنفط، حيث أدرك كيسنجر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية في مجال الصراع العربي–الإسرائيلي وخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه البترول في المعركة[٢].

وعلى أثر تأزم العلاقات بين الدولتين في أعقاب حرب تشرين قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة إلى المملكة عام ١٩٧٤ وهو أول رئيس أمريكي يزور السعودية.. لم يتمكن الأخير من إقناع الملك فيصل أثناء الزيارة فيما يتعلق بقضايا المنطقة غير أنه لم ينف إعجابه بالملك فيصل ورؤيته تجاه القضايا العربية[٣].

٦. وبسبب دعم إدارة الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) لإسرائيل، نبه الملك فيصل هذه الإدارة في آب ١٩٧٤ بالقول ((إذا لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه إسرائيل ، فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها))[٤].

وفي ذات الاتجاه عبر ولي عهده (خالد بن عبد العزيز) في معرض تعليقه على العلاقة الخاصة التي تربط المملكة بالولايات المتحدة بالقول ((إذا كان أصدقائنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فأننا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي))[٥].

إن ما تقدم يؤشر الآتي:

---

[١] د. عبد الله سعود القياع (السياسة الخارجية السعودية ..) م.س ص ص ٣٧٣ – ٣٧٤.
[٢] نفس المصدر ص٣٧٤.
[٣] للمزيد من التفاصيل أنظر .. بنوا ميشان (فيصل عاهل السعودية .. الإنسان الحاكم – تعريب – رمضان لاوند ، دار أسود للنشر / بيروت بلا تاريخ ص ص ١٨٩ – ١٩٣.
[٤] نفس المصدر ص١٩٧.
[٥] محمد عنان (السعودية وهموم العرب .. خلال نصف قرن ، المكتب العالمي للطباعة والنشر – بيروت ١٩٧٨ ص١٠٩.

أولا: أن تجربة الحضر النفطي قد وضعت العلاقات السعودية–الأمريكية على المحك والذي أراد الملك فيصل من خلاله أن يثبت للولايات المتحدة، حرص المملكة على مبدأ التضامن العربي الذي لا تستطيع الخروج عنه، مهما كانت خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة.

ثانيا: إن الملك فيصل كان ينتهج سياسة توفيقية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة، قوامها–محاولة التنسيق بين خصوصية تلك العلاقة وبين التمسك بالحقوق العربية.. وأنه لم يتخطى هذا المسار التوفيقي طوال فترة حكمه إلا في القضايا الملحة التي تمس جوهر الدور العربي والإقليمي للمملكة[١].

٧. أما في عهد الملك خالد بن عبد العزيز الذي أعتلى العرش بعد اغتيال الملك فيصل في آذار/مارس عام ١٩٧٥، واصلت السعودية انتهاج نفس السياسة ولكن بدور أكبر في الشؤون الدولية.. وبمعنى آخر (أكثر واقعية) في التعاطي مع القضايا العربية المصيرية ولاسيما القضية الفلسطينية[٢].

فبعد مضي أكثر من شهرين على رحيل الملك فيصل، ألقى الملك خالد خطابا اعترف فيه بوجود إسرائيل، مسجلا أول خروج عن الثوابت التي كانت تقوم عليه سياسة الملك فيصل[٣] وكذلك استطاعت السعودية منذ عام ١٩٧٥ أن تزيد من نفوذها في العالم بفضل العوائد النفطية الهائلة، فضلا عن بروز الاعتمادية المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة[٤].

٨. على الصعيد الإقليمي، فقد برز الدور السعودي بشكل أكثر وضوحا بفعل الاتجاهات الجديدة للسياسة السعودية، على أساس أنها أضحت ((أكثر عملية)) وانسجاما مع تصوراتها لهذا الدور، وحين كان وليا للعهد، أضحى (فهد بن عبد العزيز) الشخصية الأكثر أهمية في تشكيل السياسة الخارجية السعودية لاسيما ما يتعلق بشؤون العلاقة مع الولايات المتحدة والسياسة النفطية، في مقابل سعيه المستمر في الحفاظ على مبدأ الإجماع العربي)

---

[١] **للمزيد ، أنظر – (إبراهيم سعد الدين وآخرون (كيف يصنع القرار في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط/١ ١٩٨٥ ص ص٤٣ – ٤٤.**

[٢] **أنظر – Helen Lackner , A Hous built on sand op. cit P. 122 And P. 124**

[3] **Ibid , P. 122.**

[4] **Ibid , P. 131.**

بإتباعه سياسة توفيقية لتحقيق أكبر قدر ممكن من إرضاء الدول العربية وبالتالي تجنب العزلة[1].

٩. ولكن منذ تولي القيادة من قبل الملك فهد بعد وفاة أخيه الملك خالد ١٩٨٢، أضحت السياسة الخارجية السعودية أكثر فاعلية، إذ لم تعد تكتفي بالممارسة التوفيقية بل المبادرة في طرح المشاريع السياسية ذات الصلة بالقضايا العربية والإقليمية لاسيما (مشروع فهد) لحل القضية الفلسطينية الذي أصبح فيما بعد مشروعا عربيا بعد تبنيه في مؤتمر قمة فاس، حيث وصفت المملكة في حينها بأنها أحد الأطراف المباشرة في إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي.. وقد أشرت المواقف السعودية من القضايا العربية والإقليمية، أمثلة واضحة على توسع الدور السعودي في عهد الملك فهد.. مثال ذلك تراجع السادات وعزلة مصر بعد كامب ديفيد، والخلافات العربية–العربية، وما آلت إليه الثورة الإسلامية في إيران، الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، فضلا عن مشكلة أفغانستان والمشكلة اللبنانية وقضية أسعار البترول.

وقد تنامى الدور السعودي طيلة عقد الثمانينات، بفعل المتغيرات الجديدة– المليئة بالصراعات السياسية والأيدلوجية، الأمر الذي فرض على المملكة الدخول في خضم السياسة الدولية.. إضافة إلى دورها العربي والإسلامي[2].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة في الدور السعودي الفاعل الأكثر أهمية في التعاطي مع حقائق الوضع الجديد في المنطقة منذ مطلع عام ١٩٧٩ ومآلا ذلك في عقد الثمانينات، حيث أضحت السعودية في ظل هذه الحقائق القاسم المشترك في السياسة العربية الإسلامية.

غير أن القيام بهذا الدور، وعلى النحو الذي يحمل السعودية على القبول بمفردات السياسة الأمريكية–(الغير مرغوبة في المنطقة) قد وضع القيادة السعودية أمام خيارين:

إما أن يلبوا رغبة الحليف الأمريكي–وهذا يعني تخلي المملكة عن دورها الإقليمي وبالتالي الركون إلى العزلة.. وإما أن ترفض القيام بهذا الدور الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة، وهذا يعني التخلي عن الحليف الأمريكي–الأمر الذي قد يؤول إلى إعادة النظر في العلاقة الثنائية (الخاصة) التي تربط بين الطرفين.. إذ يغدو

---

[1] William B. Gundt , Saudi Arabia in the 1980 , S , op cit , P. 80.

[2] أنظر د. فاضل زكي محمد (أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية .. الثوابت والمستجدات) دراسات سعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية – وزارة الخارجية السعودية ، ١٩٨٧ ص٨٧ ، ص١٢٧ ، ص١٨٩.

بالإمكان القول حداث المنطقة ومتغيراتها الجديدة، قد وضعت صانعي القرار في السعودية أمام موقف صلب حيال السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ألقى ظلالا كثيفة حول مستقبل العلاقات السعودية–الأمريكية وأدخلها في أكثر من اختبار .في ربيع عام ١٩٧٩ وبسبب اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا الإقليمية السائدة آنذاك، نشأت أزمة فعلية بين العربية السعودية والولايات المتحدة، قد لا يكون لعمقها مثيل في تاريخ العلاقات السعودية–الأمريكية.. وكان مصدرها الرئيسي كما هو معروف ينبع من معطيات إقليمية وليس من صلب العلاقة الثنائية نفسها.. ويبدو أن الأمريكيين هم المسؤولون أساسا عن التطور السلبي في العلاقة[١] وقد تجلى ذلك من خلال الأسباب والدوافع التي كانت تكمن وراء تلك الأزمة، التي دارت حول جملة قضايا متداخلة أهمها:

١. الوضع في إيران وسقوط الشاه، وتلكؤها في دعم نظامه، مما يؤكد عدم قدرتها على ضمان بقاء أي نظام حليف عندما يصل إلى حافة السقوط، بل تساهم هي في إسقاطه عندما تفقد الثقة في قدرته على ضمان المصالح الأمريكية أو عندما يعتمد سياسة قد تتقاطع مع السياسة الأمريكية[٢]. فقد أدرك السعوديون أن الموقف الأمريكي من شاه إيران، يدل على عدم الرغبة أو عدم القدرة على دعم الحلفاء. فبعد سقوطه (كحليف قوي) للولايات المتحدة شعر السعوديون أن الأخيرة لم تعمل كل ما بوسعها لإنقاذه[٣].
٢. أسعار النفط واللغط الأمريكي باتهام السعودية بمشاركتها في زيادة الأسعار ثم التهديد بالتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط[٤].
٣. الموقف السعودي من اتفاقيات ومن ثم معاهدة (كامب ديفيد)–ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تراهن على ردود فعل إيجابية أو على الأقل محايدة حيال هذه المعاهدة، أعلنت السعودية بأنها لا تفي بالغرض المطلوب.. وأن المملكة ترى أن ما تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد لا

---

[١] د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية .. م.س.ذ ص٢٥٣.
[٢] مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣– ١٩٧٩–مؤسسة الدراسات الفلسطينية/بيروت ط/١-١٩٨٠ ، ص٦٢.
[٣] أنظر نفس المصدر ، ص٦٢، وكذلك ، فاليري يور ك (آفاق الخليج في الثمانينات مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة (٦٦) ١٩٨٢ ص٨٢.
[٤] أنظر – د.غسان سلامة ، م.س ص٢٥٣ ، ص٢٥٨.

يمثل صيغة نهائية مقبولة للسلام مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس كارتر[١].

٤. التشكيك بإستقرارية النظام السعودي–وذلك من خلال حملة واسعة شارك فيها أعضاء من الكونغرس وصحف أمريكية بارزة، استهدفت التشكيك بمقدرات المملكة على مسايرة التحديث وعلى تجنب الخلافات بين أمراء الأسرة المالكة.

فضلا عن إبعاد رئيس جهاز المخابرات الملحق بالسفارة الأمريكية في جده بعد أن ثبت أنه كان وراء تلك الحملة لنقله معلومات عن أوساط تكهنت بوجود خلافات في الأسرة المالكة واحتمال سقوط نظام الحكم السعودي، وذلك عبر تقاريره السرية التي كان يبعثها إلى واشنطن[٢].

إن هذه القضايا والأحداث بمجملها، أثارت ردود فعل في المملكة، عبر عنها بوضوح السفير السعودي في واشنطن بوضوح آنذاك ، مما أدى بالتالي إلى اختلاف في النظرة للعلاقة التحالفية بين الطرفين، كما أن قيامها في وقت متقارب أدى إلى نشوء–تلك الأزمة[٣].

في ظل هذه الأجواء المشحونة بانعدام الثقة المتبادل بين الطرفين ، وُقعت معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، أعقبها وصول (زبغنيو برجنسكي) مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي إلى المملكة ، لحملها على اتخاذ موقف مؤيد للمعاهدة، قابلها رفض سعودي.

إذ وصفت العلاقة حينذاك بعبارة ((بقيت الصداقة واضمحلت الثقة بين الطرفين)) وتأكيدا لذلك، صرح سعود الفيصل مطلع مايس ١٩٧٩ ((بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب خلافات حول كامب ديفيد))[٤] أعقبه تصريح (سابروس فايس) وزير الخارجية الأمريكي أكد فيه ((أن معاهدة الصلح المصرية–الإسرائيلية قد أثرت في العلاقات وأدت إلى نشوء خلافات حادة في وجهات النظر بين البلدين))[٥].

---

[١] **أنظر نص البيان الذي أعلنه مجلس الوزراء السعودي في : منير الهور ، طارق الموسى (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٨٥) دار الجليل ، عمان – ط/٢ ١٩٨٦ ، ص ص١٩١ – ١٩٢.**

[٢] **أنظر – بول فندلي (من يجرؤ على الكلام – اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية) بيروت ط/٦ ١٩٨٨ ص٢٥٦ ، وكذلك د. غسان سلامة م.س، ص٢٥٨.**

[٣] **للمزيد من التفاصيل ، أنظر د. غسان سلامة م.س ص٢٥٤ ، ص٢٥٨ ، وكذلك – مروان بحيري (النفط العربي والتهديدات الأمريكية .. م.س ص٦٢.**

[٤] **أنظر د. غسان سلامة – م.س ص٢٥٩ ص٢٦٠.**

[٥] **نفس المصدر ص٢٦٠.**

وهكذا، فأن استمرار فتور العلاقات السعودية–الأمريكية، قد شجع عدد من القوى الدولية للاستفادة من هذه الفرصة.. فبإضافة إلى فرنسا التي كانت تسعى إلى إحلال طائرات (الميراج) مكان طائرات (F–15)، حاول الاتحاد السوفيتي السابق والصين إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي حض الطرفين لتخفيف حدة الأزمة وصولا إلى وضع نهاية لها[١].

لذلك صدر سيل من التصريحات في أيار وحزيران ١٩٧٩ من قبل مسؤولي الدولتين عبرت عن خطوات إيجابية لوضع حد لهذه الأزمة، من بينها تصريح الأمير عبد الله بن عبد العزيز–الذي يُصف بأنه أقل تأييدا لتعميق العلاقة مع واشنطن–قائلا أنه ((لا يعتقد أن العلاقة بين واشنطن والرياض سوف تتأثر من رفض السعودية لكامب ديفيد)). كما أن الموقف السعودي تجاه قضايا النفط بدأ يتطور حين لمحت في نهاية أيار ١٩٧٩ برغبتها في زيادة إنتاج النفط لوضع حد للارتفاع المتزايد في أسعاره وصولا إلى إنهاء أزمة الطاقة، بناء على طلب أمريكي مباشر.. في مقابل تأكيد عدد من المسؤوليين الأمريكيين وبعض الصحف الأمريكية في واشنطن إيقاف ضغطها على الرياض بشأن تأييد معاهدة كامب ديفيد[٢].

وفي تموز/يوليو ١٩٧٩، وحين تسلم الرئيس كارتر أوراق اعتماد السفير السعودي الجديد (فيصل الحجيلان)، صرح قائلا ((أن واشنطن تقدر السعودية كصديق وكحليف)) إذ كان هنا الحدث البروتوكولي صورة علنية عن قرب انتهاء الأزمة– بعد تفاقم الوضع في إيران بعد الثورة الإيرانية نتهاء النزاع بين شطري اليمن[٣] فضلا عن تفاقم الخلافات العربية–العربية.

وعلى صعيد التعاون العسكري والعلاقات الأمنية بين الطرفين في أعقاب المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة بعد سقوط الشاه، واحتمالات تمدد الثورة الإيرانية ، فضلا عن تدعيم الوجود السوفيتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانعكاسات الحرب العراقية– الإيرانية.. يمكن القول أن هذه المتغيرات–ولاسيما الأخيرة–كان لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الأمنية السعودية نحو التنسيق الأوثق

---

[١] نفس المصدر ص٢٦٠.

[٢] نفس المصدر ص٢٦١.

[٣] إن النزاع المسلح الذي نشب بين شطري اليمن في شباط ١٩٧٩ ، أحدث قلقا سعوديا حيال قضايا الأمن والاستقرار في الخليج والجزيرة العربية ، استمر حتى انتهاء النزاع المذكور بوساطة عراقية – سورية في آذار ١٩٧٩ ، لمزيد من التفصيل راجع ، شاه رام شوبان (الأمن في الخليج الفارسي) – دور القوى الخارجية المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية / لندن ١٩٨٢ – (مترجم للعربية) ص ص٩١ – ٩٤.

مع الولايات المتحدة والتطلع إلى عقد صفقات أسلحة جديدة لتدعيم قدراتها العسكرية الحيوية البحرية[1] بما يتناسب وحجم التهديدات المحتملة.

ففي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين بعد اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية بادرات إدارة الرئيس كارتر في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ بإرسا (٤) طائرات إنذار مبكر (أواكس) كاستجابة لتطمين السعوديين بشأن الالتزام الأمريكي بأمن المملكة والدول الخليجية الأخرى.. حيث عبرت الإدارة الأمريكية بأن موقف ((الحياد)) الذي اتخذته الولايات المتحدة من حرب الخليج[2] لا يعني أنها تبقى محايدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة لأصدقائها[3] ومهما تكن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تكمن وراء إرسال طائرات الأواكس والوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي ونتائجه السياسية السلبية على السعودية ودول المنطقة ، فأنهما قد ساهما في تخفيف هواجس السعوديين وتركا انطباعا إيجابيا للصداقة الأمريكية في المنطقة خلال تلك الفترة .

على الرغم من انفراج أزمة عام ١٩٧٩، إلا أن استمرار أسبابها الموضوعية فضلا عن موقف الإدارة الأمريكية من حرب الخليج وسلوكها حيال أطراف النزاع وسياستها التسليحية تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، قد أدخل العلاقات السعودية – الأمريكية في مراحل مد وجزر في الأيام الأخيرة من فترة إدارة الرئيس كارتر وخلال إدارة الرئيس (رونالد ديغان) ١٩٨١–١٩٨٨.. وحتى احتلال الكويت وانتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وقد تجلى ذلك في إطار قضية التسلح السعودية، التي شكلت نقطة اقتران واضحة في العلاقات السعودية–الأمريكية، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢ حين أبدت إدارة الرئيس ديغان عدم استعدادها تزويد السعودية بما تحتاج إليه من أنظمة سلاحيه متقدمة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا حول موقف الولايات المتحدة من نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى المملكة، مما أجبر الأخيرة على اللجوء إلى تنويع مصادر التسليح لتلبية احتياجاتها العسكرية، فبعد فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي عقدت معها عام ١٩٨٥ ما يعرف بـ(صفقة المليارات) لجأت إلى الصين الشعبية التي لم ترتبط

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم (الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية) السياسة الدولية ع (٦٧) يناير ١٩٨٢ ص ص٨٨ – ٨٩.

[2] للاطلاع على الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى ، راجع د. إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي – شركة ربيعان / الكويت ط/١ ١٩٨٤ ص ص١٩٧ – ٢٠٩.

[3] شاه رام شوبان ، الأمن في الخليج ... م.س ص ص٩٧ – ٩٨.

معها آنذاك بعلاقات دبلوماسية لعقد الصفقة التي عرفت بـ(صفقة الصواريخ) والتي أعلن عنها في ربيع عام ١٩٨٨(وذلك لامتلاك بعض القدرة الرادعة ضد التهديدات الإيرانية المحتملة. إذ سببت هذه الصفقة توترا في العلاقات بين الطرفين.. أدت إلى طرد السفير الأمريكي في الرياض بعد مطالبته باسم الحكومة الأمريكية الاطلاع على مزايا هذه الصواريخ[١].

المبحث الثاني

العلاقات السعودية–الأمريكية بعد أحداث أيلول/٢٠٠١.. القيود والمشكلات

إن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تأت من فراغ.. بل كانت ولا ريب، انعكاسا لأحداث وتطورات كبيرة سبقتها في النظام الدولي والإقليمي–في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي أهمها: حرب الخليج الثانية–والتي كانت امتدادا لحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية–الإيرانية)، والسنوات الأخيرة من الحرب الباردة، ثم انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية، والتي كانت أولى نتائجها تفرد القطب الأوحد–الولايات المتحدة–الأمريكية–بالسياسة الدولية واتجاهاتها[٢].

وإذا ما عدنا إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي.. وحتى أحداث أيلول والتي شكلت متغيراتها، حرج كبير للقيادة السعودية، وسببت خلل في مبدأ التوازن الذي اعتمدته المملكة في سياستها الخارجية على مر العقود الماضية.. حيث كان الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، باكورة هذا التحو /.. والذي وضع علاقتها بالولايات المتحدة أمام اختبار صعب في أعقاب التحالف الغربي الذي قادته الأخيرة ، فلم يكن أمام القيادة السعودية إلا خيار واحد، هو الانضمام إلى هذا التحالف، ليس لأنها أدركت (أو روج لها) بأن العراق بات يشكل تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها وأمن وسلامة منظومة مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أنها كانت تدرك تماماً بأن إدارة بوش الأب ماضية في سعيها لطرد القوات العراقية من الكويت وتدمير ما تبقى من قدراته، وبالتالي تحقيق هدف الوجود العسكري المباشر في المنطقة. وهذا ما لا ترغب

---

[١] لمزيد من التفصيل حول قضايا الأمن الإقليمي والتسلح ، راجع علي محمد حسين العامري (السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٤ – ١٩٨٨) رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم السياسية/جامعة بـ داد ١٩٨٩ ، ص ص٢٣٤ – ٢٥٨.

[٢] للمزيد ، راجع – أحمد بيضون وآخرون في (العرب والعالم بعد أحداث أيلول / سبتمبر) مركز دراسات الوحدة العربية ، ط/١ بيروت ٢٠٠٢ ص ص٩ – ١١ وكذلك ، د. نصير عاروري (أمريكا الخصم والحكم) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران / ٢٠٠٧ ص ص٢٧٥ – ٢٧٩.

به، لأنه ينطوي على استحقاقات تضع العربية السعودية إزاء ضغوط محلية وإقليمية شتى (عربية وإسلامية).

إن الحسابات غير الدقيقة، في الكوارث والأزمات الإقليمية التي كانت تتطلب شجاعة دبلوماسية من دول إقليمية كبيرة مثل السعودية راعية لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وتواجه مظاهر متداخلة ومعقدة، تؤثر بشكل أو بآخر على وزنها الاستراتيجي ومستقبلها السياسي، ابتداءً من دعم خاطئ للعراق في حربه ضد إيران مادياً ولوجستياً، ومروراً بدعم الولايات المتحدة اللامحدود في حربها (غير المبررة) لإسقاط النظام العراقي، أدى بعد ذلك إلى عملية انكشاف أمني غير مسبوقة سوغت إمكانية ابتزاز السعودية ومعها نظم الخليج الأخرى بعد اهتزاز شرعيتها وبروز ضعفها وهشاشتها، وصلواً إلى التورط في سلسلة اتفاقيات ثنائية (دفاعية/تعاونية) مع إيران في حقبة الرئيس (محمد خاتمي) المنتهية في عام ٢٠٠٥، لتعود الثانية بعد ذلك لممارسة دورها الإقليمي القوي في المنطقة من خلال برنامجها النووي وطموحاتها النووية... وبالتالي سعيها للحصول على المزيد من المزايا الإستراتيجية/الاقتصادية في مفاوضاتها مع الترويكا الأوربية وسيا والصين[1].

بمعنى آخر... أن إيران قد نجحت عملياً في درء تهمة ((محور الشر)) عن نفسها من دون أن تجد نفسها مضطرة للدفاع عن ذلك، وإنما سوغت بفعلها الهجومي مكانة دولية مهمة في ظل السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية، كما اعترفت الولايات المتحدة عنوة بالنظام الذي راوغت طويلاً في اعتباره شريكاً محتملاً في الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية[2].

ولعل ما يركد ذلك، السلوك الذي اعتمدته الولايات المتحدة في البحث عن شريك فاعل لا يكلفها الكثير في الحفاظ على مصالحها في المنطقة وفق معادلة (الربح والخسارة).. ففي النصف الثاني من عقد الثمانينيات، كانت سياسة (الاحتواء المزدوج) حيال كل من العراق وإيران–خلال فترة إدارة الرئيس ريغان–وخلال عقد

---

[1] إن التجاذب السعودي – الإيراني في الخليج هو في جوهره وحقيقته الجيو - ستراتيجية هو صراع الإيديولوجية بين جذرها وأحد فروعها وكذلك صراع إقصاء وفعالية وي دو بالإمكان القول أنه تنافس من أجل الزعامة الدينية ، يسعى الطرفان من خلالها للوصول إلى السيادة الإقليمية .. أنظر – وقارن : فتحي العفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية : الخليج العربي في العام ٢٠٠٦) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع / ٣٣٣ تشرين /٢/ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص١٠٠ ، ص١١٤.

[2] أنظر ، نفس المصدر ص١١٤.

التسعينيات، في فترة إدارة الرئيس (بوش الأب) ثم إدارة الرئيس (بيل كلينتون) مع استمرار نفس السياسة، مع عزل العراق عن محيطه الإقليمي والدولي، ثم توزيع الأدوار الإقليمية بين دول المنطقة ولاسيما تركيا وإيران وكل حسب قربه أو بعده عن التوجهات الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الحقبة شهدت تقارب (حذر) بين السعودية وإيران.

غير أن أحداث ١١ أيلول/٢٠٠١، أحدثت تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية وإستراتيجيتها الأمنية، على أساس أنها قد أظهرت تحديات غير مسبوقة للأمن القومي الأمريكي فضلاً عن أنها ترافقت مع وصول (المحافظين الجدد) إلى سدة الحكم والذي تزايد إحساسهم بالتفوق العسكري المبني على فهم قديم ، بأن الولايات المتحدة لديها حصانة من أي خطر يداهمها من الخارج بحكم عزلتها الجغرافية عن العالم ((مبدأ مونرو))... فضلاً عن تفوقها الاقتصادي والعسكري[١].

غير أن البحث عن عدو إستراتيجي، كان هاجساً أمريكياً، منذ اللحظة التي انهار فيها الاتحاد السوفيتي وتلاشي الخطر الشيوعي.. وإذ كان ثمة خطر آت–فهو (الإسلام الأصولي)–كما أشارت إليه مندوبة الولايات المتحدة السابقة في المنظمة الدولية (جين كبرياتيك) بالقول: ((إن العدو الآتي هو الأصولية الإسلامية)) وكذلك ما ورد في إعلان الحلف الأطلسي في بيان له صدر في شباط/فبراير ١٩٩٢: ((بأن الإسلام الأصولي هو العدو القادم للحلف))[٢]، وقد ترسخ هذا الهاجس في العقلية الأمريكية لاحقاً.

((الحرب على الإرهاب... وإستراتيجية بوش الجديدة))

على الرغم مما أصاب الولايات المتحدة وحلفائها من جراء أحداث أيلول/سبتمبر والتي أنذرت العالم بمستقبل خطر، غير أنها منحت الرئيس (دبليو بوش) فرصة نادرة لتمرير سياسته الخارجية، وبوضع المحور الأساس لسياق عمل إدارته في تحشيد الرأي العام الأمريكي وكسب التأييد محلياً وعالمياً[٣].

إن الشعار الذي سوقته إدارة بوش (إما أن تكون معنا أو مع الإرهاب) قد أطلق يدها في تحشيد ما تشاء من وسائل الموت والدمار إلى الدرجة التي حل فيها (إرهاب

---

[١] تميم حسين التميمي (تحديات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات عراقية – مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ع / ٤ ٢٠٠٦ ص١٥٩.

[٢] نفس المصدر ، ص١٣٩ – ١٤٠.

[٣] د.نصير عاروري (أمريكا الخصم والحكم) م.س.ذ ، ص ص٢٧٥ – ٢٧٦.

الدولة الأمريكية) محل الوسائل السياسية والدبلوماسية في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب في الداخل والخارج... ومعاقبة من يؤوي الإرهابيين ويوفر لهم الملاذ الآمن... تلك الثنائية في السياسة الأمريكية لم تترك فسحة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة[١].

إن خطة الحرب على الإرهاب، وضعت على رأس أهدافها، التشديد على تفرد الولايات المتحدة وعدم منازعتها من قبل أي قوة عالمية، إذ لم تمض ساعات على حادث الهجوم على نيويورك وواشنطن، حتى أعلن الرئيس بوش حربه على الإرهاب، وسرعان ما حولته إدارته إلى إستراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[٢].

وأصبح التدخل الإنساني بموجب هذه الإستراتيجية، مبرراً ومسوغاً للتدخل العسكري خارج أطر السيادة الوطنية، كما وأخذت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان شأناً كبيراً في الاستخدام المعولم للآلة العسكرية، بحيث باتت مفاهيم (إستراتيجية الهيمنة) تفرض على الولايات المتحدة أن تغير في بناء علاقاتها العالمية والإقليمية من أجل ناظم دولي جديد يقوم على تفردها والإقرار لها بالقطبية الأحادية[٣].

كما أنها رفضت تقديم أي حافز–حتى لبعض حلفاءها المقربين–يشجع على المشاركة في (التحالف ضد الإرهاب)، فضلا عن تهميش الدبلوماسيين في الإدارة من أنصار وزير الخارجية–السابق (كولن با) الذين يسعون في هذا الاتجاه، ووصفتهم بأنهم يبالغون في تقدير نفوذ بعض الحلفاء. إذ كانت أميل إلى نائب الرئيس (ديك شيني) ووزير الدفاع السابق (رامسفيلد) وحلفاءهم من المحافظين الجدد أمثال (بول وولفويتر وريتشارد بيرل) الذين يرون أن الحرب على الإرهاب ستعفي الولايات المتحدة من مداهنة السعودية لضمان النفط[٤].

ناهيك عما أشار إليه الرئيس بوش إلى (أن الإحساس الأمريكي بالأمن قد تعرض لهزة عنيفة نتيجة أحداث أيلول.. وأن الولايات المتحدة غير محصنة ضد الهجوم) مما أدى بالتالي إلى إجراء تغييرات كبيرة في الإستراتيجية العسكرية في أعقاب صدور وثيقة عن البيت الأبيض تحت عنوان (إستراتيجية الأمن القومي) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تنطوي على (مبدأ

---

[١] أنظر ، نفس المصدر ص٢٧٦.
[٢] نفس المصدر ص٢٧٦.
[٣] أنظر ، فتحي العفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية) م.س.ذ ص١١٣.
[٤] أنظر د. نصير عاروري – م.س ص٢٧٧.

الاستباق والوقاية) باستخدام القوة في التعاطي مع التحديات المحتملة.. وأن الحرب على الإرهاب سوف تطال دولا ترعى الإرهاب[1].

وفي الحقيقة يغدو بالإمكان القول الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، جاءت مع سياق الأحداث منذ مطلع القرن الحالي بأنها (إستراتيجية هيمنة) ناهيك عن سعي إدارة بوش وتأكيدها غير مرة على جعل هذا القرن أمريكيا لا ينازعها فيه أحد.

ولتحقيق أهدافها، فأن الولايات المتحدة – في ضوء ما تقدم–لا تستثني أقرب الحلفاء–ولاسيما في حربها ضد الإرهاب– وباستخدام كل الوسائل المتاحة في تحقيق التفوق الدائم، وأن تعارضت هذه الوسائل مع الشرعية الدولية.

وهكذا شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية الجديدة باحتلال – أفغانستان بقيادتها لدول الحلف الأطلسي في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١، ثم احتلال العراق بقيادتها للتحالف الغربي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على خلفية اتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورعايته للإرهاب . وبنفس الذريعة، وعن نفس الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض وتحت عنوان (اتحاد التطرف مع التكنولوجيا الخطرة في دول محور الشر) أكدت على مخاطر امتلاك إيران لقدرات نووية، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى بدء التوتر في العلاقات الأمريكية–الإيرانية، والذي اتخذ اتجاهات شتى مع تفاقم الأزمة النووية الإيرانية ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق[2].

وفي ظل الأجواء التصعيدية حيال الملف النووي الإيراني[3] التي بدأت منذ مطلع عام ٢٠٠٥، بعودة إيران بقوة إلى الساحة الإقليمية من خلال طموحاتها النووية وخطابها الإعلامي المؤدلج وسعيها للنفوذ والتمدد في العراق، والمخاوف الخليجية من تلك الطموحات، فضلا عن الموقف الأمريكي حيال هذا الملف صعودا وهبوطا.

تأتي تصريحات وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) التي تنم عن ارتباك واضح في الدبلوماسية السعودية التي غيرت مواقفها حيال إيران غير مرة خلال أشهر قليلة حين أعلن من طهران في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ ((أن إيران ليست صديقا فحسب، بل الصديق الأقرب)) وأكد ((على حق إيران في الحصول على التكنولوجيا

---

[1] للمزيد أنظر – تميم حسين الحاج محمد (الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة تجاه العراق وآفاقها المستقبلية) دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ع / ٣ كانون/١ ٢٠٠٥ ص ص٧٥ – ٨٨.

[2] أنظر ، نفس المصدر ص ص٧٥ – ٧٦.

[3] حول الملف النووي الإيراني ، أنظر – ورقتنا المنشورة تحت عنوان (الأزمة النووية الإيرانية .. بين التصعيد والتهدئة) في أوراق دولية ، ع (١٥٥) كانون/٢ ٢٠٠٧ ص ص١٣ – ١٦.

النووية السلمية.. وشكر المسؤولين الإيرانيين على عدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية)) وقبل شهرين من هذا التصريح، أعلن من واشنطن عن قلق مجلس التعاون الخليجي من الملف النووي والتمدد الإيراني في العراق[1].

على الرغم من أن سلوك المملكة حيال إيران، الذي مثلته تصريحات سعود الفيصل الأنفة الذكر، جاء انعكاسا للتطمينات الإيرانية بشأن سلمية برنامجها النووي، غير أن ذلك السلوك–في حسابات الإستراتيجية–يعد هروبا إستراتيجيا.. لدولة لها وزنها العربي والإسلامي، وتحتل المركز في منظومة دول مجلس التعاون ، فضلا عن موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي. هذا من جانب ومن جانب آخر، أن سلوكها هذا ((يزعج)) الحليف الأمريكي الذي بدوره يقف على طرفي نقيض مع إيران وطموحاتها الإقليمية الغير مرغوبة من قبل الإدارة الأمريكية، ويتهم الأولى بالدعم المالي للإرهاب، والسكوت عن الفتاوى التي يطلقها بعض رموزه المتمثلة بالإسلام الأصولي (الوهابية) ناهيك عن تعرض المملكة لمشكلات معقدة تعكسها الضغوط التي تمارسها نفس تلك الرموز معترضة على الوجود العسكري الأمريكي وبرامج وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة. الأمر الذي قد يفضي إلى تخلي الأخيرة عن الحليف السعودي.. وبالتالي الركون إلى افتراق حقيقي قد يعتري العلاقة ألتحالفيه الخاصة بين الطرفين.. على أساس أن القيادة السعودية لم تعد قادرة على الصمود أمام استحقاقات تلك البرامج والسياسات.

((الحرب على الإرهاب.. ودعوات الإصلاح والديمقراطية))

منحت أحداث الحادي عشر من أيلول (المحافظين الجدد) في سياق الحرب على الإرهاب فرصة كبيرة لتفعيل معتقداتهم، والوسائل اللازمة لتوسيع قاعدة التأييد لهم داخل الولايات المتحدة، والصوت المسموع في قضايا السياسة الخارجية–لاسيما في شؤون الشرق الأوسط–.

إذ أن التيار المتشدد من قادة المحافظين الجدد، والأكثر تأثيرا،.. هم الموالون لإسرائيل، يساندهم في هذا الاتجاه (أعضاء العهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) ناهيك عن (اليمين المسيحي) الذي تتطابق وجهات نظرة–بشأن الشرق الأوسط مع

---

[1] **حسن فحص ، (سعود الفيصل : إيران الصديق الأقرب)) جريدة الحياة ٢٠٠٦/٦/١٤ ص١ ، ص٦ ، نقلا عن ، فتحي عفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية ..) م.س.ذ ص١١٥.**

هاتين المجموعتين والذي اكتسب قوة إضافية جديدة في المناخ السياسي السائد في الولايات المتحدة–بعد أحداث الحادي عشر من أيلول[1].

وقد تبنت هذه المجموعات توجهات وأفكار وسياسات تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أهمها[2]:

١. إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والحليف الإستراتيجي الوحيد الذي تثق به الولايات المتحدة.
٢. ينبغي أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري، من أجل ممارسة نفوذها كما أن التحالفات الإستراتيجية يجب أن تبرم مع الأنظمة والثقافات المشابهة لها.. بمعنى أن العلاقة الخاصة مع السعودية ليست في محلها وبالتالي–يجب إعادة تقييمها.
٣. على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة خارجية تتسم بالبادرة، وأن تحض على تغيير الأنظمة في الدول التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة أو إسرائيل، وفي هذا السياق، على الولايات المتحدة أن لا تتسامح مع (المواقف الغامضة) فالذين ليسوا جزءا من الحل.. هم إذن جزء من المشكلة.

هذا إضافة إلى ما علمنا، بأن الهجوم المباشر على الولايات المتحدة جاء من أقرب حليفين لها في الشرق الأوسط (السعودية ومصر).. إذ أن منفذي العملية الـ(١٩) من عناصر القاعدة، من بينهم (١٥) يحملون الجنسية السعودية وأن (شبكة القاعدة) التي أسسها (أسامة بن لادن) السعودي وشريكه المصري (أيمن الظواهري) قد اتخذت قرارا إستراتيجيا، يتمثل بضرب الراعي للنظامين المصري والسعودي الأكثر قوة في العالم (الولايات المتحدة) يقابل ذلك احتضان المملكة للمتطرفين الإسلاميين لتتأى بنفسها ولتخفف من هواجسها حيال شرعية نظامها السياسي، التي تشكل الوهابية أحد الأعمدة الأساسية التي تستند عليها تلك الشرعية، وخاصة مع اشتداد المعارضة الغير مسبوقة المناهضة للسياسة الأمريكية والرافضة للوجود العسكري الأمريكي في السعودية أبان الحرب على أفغانستان[3] كما أشرنا في سياق البحث.

---

[1] د. عاصم محمد عمران (النظام السعودي في الإدرا ك الأمريكي بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية لجامعة ب داد ع (٢٦) شباط ٢٠٠٥ ص٧٦ – ٧٧.

[2] أنظر ، نفس المصدر ص٧٧

[3] أنظ ر غّل ى س بيل المث ال , Martin Indyk , Back to the Bazaar , Foreign Affairs , February 2002

وبناء على ذلك، كان الجدل يدور حول الإجراء العسكري الذي ينبغي اتخاذه ضد العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣–مع توتر العلاقات السعودية–الأمريكية. فالجناح المتشدد من المحافظين الجدد، يتبنى رؤية جديدة للشرق الأوسط، مفادها: التخلي عن بعض الأولويات السابقة التي تؤكد على أن لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في حالة سلام مع إسرائيل.. وعلى وفق هذه الرؤية، لابد من التخلي عن حماية بعض الأنظمة المعتدلة، كدول مجلس التعاون الخليجي، بل وتغيير أو إصلاح بعضها بما فيها المملكة العربية السعودية، وذلك من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الجديدة[١].

وفي أعقاب ذلك، ظهرت ردود فعل سلبية من داخل الولايات المتحدة من خلال حملة شنتها أجهزة الإعلام الأمريكية وأوساط سياسية، ومراكز البحوث والدراسات حول بنية النظام السياسي السعودي، التي أضحت من وجهة نظرهم غير ملائمة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، ولا تتوافق مع الدعوات العصرية لحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والحريات العامة في السعودية – فضلا عن مشروع تقسيم المملكة العربية السعودية[٢].

كما أن الفكر الوهابي–الذي يضفي الشرعية على النظام السياسي السعودي– يقف من وجهة النظر الأمريكية على طرفي نقيض مع جوهر القيم التي جاءت بها وقامت عليها، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وأن أي تحالف يفقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلا ((وهذا هو درس الحادي عشر من أيلول)) فأن موثوقية السعودية كحليف للولايات المتحدة في المنطقة ينبغي أن تخضع إلى إعادة نظر.. وهذا يعني (مرة أخرى) أن السعودية أضحت أقل قدرة على تلبية استحقاقات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

في ضوء ما تقدم، يمكن رصد الحقائق الآتية:

أ. تسود رؤية جديدة لدى الولايات المتحدة والغرب عموما، بأن الإسلام بات يشكل خطرا على الغرب وحضارته، وأن إسلام السعودية (المعتدل) الذي وقف ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي) وضد الإسلام الراديكالي في إيران، أثبت أنه

محمد عز العرب (العلاقات السعودية – الروسية .. من الافتراق إلى الاتفاق) مجلة السياسة الدولية ، ع (١٥٤) أكتوبر ٢٠٠٣.

[١] أنظر ، د. عاصم محمد عمران (النظام السياسي السعودي ..) م.س ص٧٧.

[٢] أنظر ، نفس المصدر ص٧٩.

إسلام خطر بعد أحداث ١١ أيلول.. إن كان إسلاما شيعيا أم سنيا أم وهابيا، معتدلا أو أصوليا، أنه أصبح العدد الجديد القادم في صراع الحضارات تلك الفكرة التي تبنتها العقلية السياسية الأمريكية[١].

ب. بدء انحسار الدور السعودي النفطي–بحب الرؤية الأمريكية–بالاعتماد على بدائل نفطية جديدة توفرت بعد تكريس الوجود العسكري المباشر في آسيا الوسطى.. وقبل ذلك، الاتفاقيات النفطية مع روسيا.. إذ أن الوجود الأمريكي في أفغانستان يعد خطوة هامة للهيمنة على الموارد النفطية والغاز الطبيعي في منطقة تمتد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وحتى منطقة الخليج العربي[٢] الأمر الذي دفع بالقيادة السعودية إلى التقرب من موسكو، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها–عبد الله بن عبد العزيز–الملك الحالي إلى روسيا الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والتي جاءت على خلفية تداعيات الحادي عشر من أيلول والمسألة العراقية ، وتعزيز علاقاتها مع عدد من الأطراف الدولية مثل الصين وروسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوربي، لإيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الدولية وعدم اقتصارها على قطب دولي واحد، فضلا عن تنويع دوائر حركة السياسة الخارجية السعودية، وهذا من شأنه التقليل من حدة الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها المملكة وبخاصة ما يتعلق بعلاقاتها مع واشنطن التي باتت تنطوي على قضايا ومشكلات شائكة ومعقدة ولاسيما في ظل اتجاه الولايات المتحدة إلى تقليص اعتمادها على السعودية سواء كان على الصعيد العسكري الإستراتيجي أو النفطي، هذا فضلا عن نقاط الضعف التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، والتي أفضت إلى حاجة أكبر لتقوية الدعم الوهابي للمملكة ونظامها السياسي، إذ ساهم هذا النظام في (تصدير الوهابية) عبر بناء مئات المساجد والمدارس الدينية في الخارج–ولاسيما–في آسيا الوسطى الإسلامية وأفغانستان وباكستان–حيث التنافس السعودي– الإيراني

---

[١] في أيار / مايو ٢٠٠٦ ، صدرت تقارير في واشنطن عن هيئات بحثية مثل : معهد شؤون الخليج ، فريدم هاوس ، لجنة الحريات الدينية) تظمنت مجالات لناشطين سعوديين وباحثين أمريكيين تنتقد : ١) تباطؤ المملكة في حذف العبارات والآيات القرآنية التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين . ٢) التوسع في موضوع الكراهية ليشمل إقصاء الشيعة والسنة من غير الوهابيين ، وتجاهل تاريخ الأشراف الهاشميين في مكة ، وآل الرشيد في الرياض ، الحرا ك الاجتماعي خارج الدائرة السعودية – واعتبار كل ذلك إقصاء للآخر ، أنظر – فتحي العفيفي ، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية) م.س.ذ ص١١٠.

[٢] أنظر ، د. عاصم محمد عمران – م.س ص٧٩.

لكسب المسلمين هناك، إضافة إلى المنظمات الخيرية التي تمولها الأسر السعودية الثرية لتمويل مشروع تصدير الوهابية والتي تحولت لاتجاه آخر.. حيث أتضح أن (أسامة بن لادن)، وعلى الرغم من إسقاط الجنسية السعودية عنه استطاع استغلال ذلك المشروع للحصول على التمويل اللازم لتأسيس شبكة القاعدة[1].

ج. ظهور البدائل العسكرية للوجود العسكري الأمريكي والتسهيلات العسكرية التي تقدمها كل من: قطر، البحرين، سلطنة عمان، والكويت–حيث تنتشر القواعد والأساطيل الأمريكية ومراكز قيادتها، فضلا عن قواعدها في أفغانستان والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى[2].

في ضوء ما تقدم، يغدو بالإمكان القول/أن الولايات المتحدة قد أدركت تماما بأن الدعم اللامحدود للأنظمة السياسية في الخليج–وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية–لم يحول دون بروز متطرفين من الإسلام السياسي، يهددون المصالح الأمريكية والغربية.. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فأن الشعار الذي ابتدعته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (الإصلاح عن طريق التغيير بالفوضى الخلاقة أو زعزعة النظام بالديمقراطية) لمعرفة الوزن الحقيقي للقوى المجتمعية(واختيار أكثرها اعتدالا كل ذلك، وبالتالي دعمهما للوصول إلى السلطة، أنهى عمليا (مظلة الحماية الأمريكية) لهذه الأنظمة–ومنها السعودية–التي باتت تفتش عن بدائل أخرى، لتنأى بنفسها، سواء بالانفتاح على الداخل بمظاهر شكلية للديمقراطية، أو التعويل على حلفاء جدد. وهذا ما يفسر تقاعس حكومات الخليج عن دعم المشروع الأمريكي في العراق حتى لا يتحول إلى سابقه لكل من يقاوم ترعة الهيمنة الأمريكية[3].

الخاتمـة :

وهكذا يبدو أن مسار العلاقات السعودية–الأمريكية التي وصفت بأنها علاقات تحالفيه خاصة، أتسمت بالالتقاء حينا، وبالافتراق حينا آخر.. ويحسب (ترومتر) المتغيرات الإقليمية

---

[1] **نفس المصدر ص٨٠.**

[2] **أنظر ، محمد عز العرب (العلاقات السعودية – الروسية ..) م.س ، وكذلك**
Martin Indrk , Back to the Bazaar , op cit

[3] **للاطلاع على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى الإسلامية ، راجع بحثنا – الموسوم (التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإقليمية) – مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية بجامعة بـ داد ع (٣٤) – تشرين أول ٢٠٠٧ ص١٣١ وما بعدها.**

التي أتسمت بدورها على الدوام بعدم الاستقرار. غير أن التوتر الحقيقي الذي ساد تلك العلاقات والذي قد يفضي إلى مستوى الافتراق بين الطرفين هو (القيم والمبادئ) التي جاءت بها حملة الحرب على الإرهاب وعلى وفق الشعار الأمريكي (من ليس معنا.. فهو ضدنا) فضلا عن تداعيات احتلال أفغانستان والعراق، والإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة واستحقاقاتها التي كشفت عن ضعف وهشاشة الحليف السعودي وعدم قدرته على الصمود في تلبية تلك الاستحقاقات.

ناهيك عن دعوات الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان.. فهو الأمر الأكثر إزعاجا وقلقا للسعودية، بعد أن أضحت ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الإرهاب–فكيف يمكن للسعودية والحال هذه، أن تساهم فيها وهي ذاتها متهمة بدعم الإرهاب واحتضانه–من وجهة النظر الأمريكية ، التي تقر بأن وسائل التعليم التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين إضافة إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المملكة، بل وعدم دمقرطة نظامها السياسي هي التي أوجدت التطرف الذي أفرز بدوره نماذج من الإرهاب والإرهابيين.

إذ يفترق حلفاء الأمس في تعريف الإرهاب ووسائل ممارسته، فالسعوديون على وفق وجهة النظر الأمريكية هم جزء من المشكلة وليسوا طرفا في حلها..

فالسعودية إذن متهمة أمام الحليف الأمريكي على أنها ساهمت في إنتاج مديري أحداث الحادي عشر من أيلول، وترويج سياسات التطرف الديني وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الدعم المالي لتنظيم القاعدة–من خلال المؤسسات الدينية المنتشرة في العالم الإسلامي.. وقد ساعد نظامها السياسي ((اللاديمقراطي)) وسياساته الداخلية الخاطئة على خلق التطرف في المجتمع السعودي.

في مقابل ذلك، فأن وجهة النظر السعودية، النابعة من الحسابات–والموازنات الجديدة التي أعقبت أحداث أيلول وما تلاها من تطورات قد أعيد النظر فيها وفقا للمتغيرات الجديدة التي سادت المنطقة..

ولسان حال صانع القرار السعودي يفيد، بأن العلاقات الخاصة مع الحليف الأمريكي– هي علاقات مكلفة سياسيا للمملكة، فهي تنتقص من شرعية نظامها السياسي.. بمعنى آخر– أن الحليف الأمريكي تحول من داعم الشرعية النظام السياسي إلى مهدد له.. إذ أن الهاجس الذي يراود أسرة آل سعود وعلى الدوام هو استقرارية نظامها السياسي وأمن واستقرار المملكة الذي يستند على تلك الشرعية.

وقد تعززت قناعة لدى أسرة آل سعود، بأن السير وراء السياسات–الأمريكية ومشاريعها، والاصطفاف معها تماما، سيعجل من نهاية النظام بدلا من الحفاظ على

استقراريته، لا بل أدرك صناع القرار في السعودية ومنذ حرب الخليج الثانية، بأن الولايات المتحدة تحولت من موقع الحليف والحامي إلى موقع المهدد. لذلك فقد أضحت السياسة الخارجية السعودية حيال الحليف الأمريكي، تعتمد على قاعدة إبعاد الأذى، وليس طلب المساعدة أو الحماية.. وتسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية، وتعزيز تلك العلاقات مع قوى دولية وإقليمية صاعدة تتطلع إلى أدوار إقليمية وعالمية مثل الصين، روسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوربي–فضلا عن إيران والعراق الجديد.. وقوى إقليمية أخرى بما يؤمن قدر من التوازن في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.